

Distr.  
GENERAL

S/21628  
24 August 1990

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH

# مجلس الأمن



## رسالة مؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمالطة لدى الأمم المتحدة

إلحاقاً بالذاكرة الشفوية التي وجهتها إليكم بتاريخ ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ (S/21601) ، يشرفني أن أقدم إليكم معلومات أكثر تفصيلاً عن التدابير التي اعتمدها حتى الآن حكومة مالطة بهدف تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ .

وتتضمن التدابير المتخذة حتى الآن ما يلي :

- ١ - صدور نشرة صحفية رسمية (رقم ١٨١٧) بتاريخ ٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ تعكس قرار حكومة مالطة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ .
- ٢ - صدور رسالة تعميمية مؤرخة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ عن أمين ديوان رئيس الوزراء موجهة إلى الوزراء وللأمناء البرلمانيين ، تدعوهم إلى الالتزام بأحكام قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) وإلى اتخاذ تدابير ترمي إلى تنفيذ أحكام القرار المذكور تنفيذاً فعالاً .
- ٣ - صدور النشرة الصحفية رقم ١٨٥٩ المؤرخة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ عن وزير البريد ، تعلق مؤقتاً بجميع خدمات البريد الموجه إلى العراق والكويت .
- ٤ - نشر الإشعارين القانونيين ١٢٥ و ١٢٦ المؤرخين في آب/أغسطس ١٩٩٠ في الجريدة الحكومية ، وهما بشأن استيراد البضائع من العراق والكويت وتصديرها إليهما بعد يوم ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ .
- ٥ - صدور تعليمات عن البنك المركزي المالطي بتاريخ ٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى البنوك التجارية في مالطة بشأن المعاملات المالية مع العراق والكويت .

٦ - رسالة تعميمية مؤرخة في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ موجهة إلى شركات الشحن في مالطة أصدرها المسجل العام المعني بالشحن والبحارة لأصحاب السفن المالطية المسجلة التي تفوق حمولتها ٥٠٠ طن .

وأكون ممتنا لو تكرمتم بإحالة المعلومات الواردة في هذه الرسالة إلى اللجنة التي أنشأها مجلس الأمن لرصد تنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) .

(توقيع) السكندر بورغ أوليفيه

السفير

الممثل الدائم

المرفق

نشرة صحفية رقم ١٨١٧ أصدرتها

وزارة الاعلام - مالطة

٨ آب/أغسطس ١٩٩٠

مالطة تعتمد قرار مجلس أمن الأمم المتحدة

أحال الأمين العام للأمم المتحدة إلى وزير خارجية مالطة القرار رقم ٦٦١ الذي اتخذته مجلس الأمن يوم ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ فيما يتعلق بغزو العراق للكويت . وقد اتخذ هذا القرار بثلاثة عشر صوتا لصالحه بدون أي صوت معارض ، مع امتناع دولتين عن التصويت عليه .

وبعد أن أحاط مجلس الأمن علما بأن العراق لم تمتثل للقرار السابق رقم ٦٦٠ الذي اتخذته المجلس في ٢ آب/أغسطس والذي دعى بموجبه إلى انسحاب العراق من الكويت من أجل تمكين الكويت من استرجاع سيادتها ، قرر مجلس الأمن فرض جزاءات اقتصادية على العراق بهدف وضع حد لاستمرار احتلالها للكويت ، وكذلك لإرجاع السلطة في الكويت إلى حكومة الكويت الشرعية .

وأتخذ قرار مجلس الأمن وفقا لميثاق الأمم المتحدة . ودعيت الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، وفقا للميثاق ، إلى تطبيق الجزاءات المذكورة وتنفيذها .

وتعتقد مالطة أن أعضاء الأمم المتحدة قد انضموا إلى هذه المنظمة بحيث يمكنهم جميعا العمل على صيانة السلم والأمن الدوليين ، واتخاذ التدابير المنسقة ، كلما اقتضى الأمر ، عندما يوجد ما يهدد السلم ، ووقف ارتكاب أحد البلدان أعمالا عدوانية ضد بلد آخر .

وتعتبر مالطة ، بمفاتها بلدا صغيرا ، أن الأمم المتحدة هي المنظمة التي تملك المسؤولية الرئيسية لصيانة استقلال الدول الاعضاء . ولكل بلد ، سواء أكان كبيرا أو صغيرا ، الحق في التمتع باستقلاله وبسلامة أقاليمه .

وبالرغم من أن هذه الجزاءات قد تفرض كذلك تضحيات على البلدان التي تطبقها ، وفي الوقت الذي تبذل فيه الحكومة قصارى جهودها لمواجهة هذه الحالة ، وبإدراك كامل للمسؤولية التي تتحملها إزاء استقلال الدول بما يضمن تغلب سلطان القانون على سلطان القوة في العالم ، قررت الحكومة أن واجبها يرتب عليها تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٦٦١ .

-----